

دور المدرسة الجزائرية في التنشئة السياسية للمتعلم في الطور الابتدائي

The role of the Algerian school in the political upbringing of the primary learner

المحي زويدة

جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)، zoubida.elmahi@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/30

تاريخ القبول: 2022/05/12

تاريخ النشر: 2022/06/06

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة الكشف عن دور المدرسة الجزائرية في تنمية وصقل شخصية الطفل المتعلم في التعليم الابتدائي، نفسيا وتربويا وسياسيا...، باعتبارها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي توكل إليها مهمة تربية وتعليم النشء وإعداده لأن يكون مواطنا صالحا، يفيد مجتمعه ووطنه. وهو الأمر الذي لن يتحقق، إلا بغرس مبادئ وقيم المواطنة لدى المتعلم، ضمن إطار التنشئة السياسية للطفل.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التنشئة السياسية للطفل تلعب دورا أساسيا في تنشئته الاجتماعية، إذ أنها تساهم في تشكيل شخصيته منذ الطفولة، من أجل تحويله من مجرد كائن حي، إلى كائن اجتماعي، يتميز بالانتماء والهدوء، ويتحرك بإقدام وجرأة وشجاعة. ومن هنا تكمن أهمية التنشئة السياسية، في كونها أداة هامة لتحقيق الإجماع السياسي، من خلال بث المفاهيم والقيم السياسية العامة إلى جمع كبير من المواطنين، على نحو يحقق دعماً للنظام السياسي، ويقلل من احتمالات اضطرابه.

كلمات مفتاحية: التنشئة السياسية، المدرسة الجزائرية، المتعلم.

Abstract:

The current study aims to try to reveal the role of the Algerian school in developing and refining the personality of the educated child psychologically, educationally and politically.... Where the school is considered one of the institutions of socialization, which is entrusted to prepare young people to be a future good citizen. Which will not be achieved, except by instilling the principles and values of citizenship in the learner, within the framework of the child's political upbringing. The study concluded that the child's political upbringing plays an important role in his social upbringing. And the importance of political upbringing lies in the fact

1. المقدمة:

يناقش هذا المقال دور المدرسة الابتدائية في تنمية عملية التنشئة السياسية، والتي تهدف أساساً إلى ترقية حس المواطنة لدى الفرد والجماعة بصفة عامة، ولدى التلميذ المتمدرس بشكل خاص. ويمكن القول بأن مجموع التجارب التي يتلقاها الفرد وما تعلمه من مرحلة الطفولة المبكرة، تؤكد الأثر الكبير على السلوك والاتجاهات السياسية للأفراد. والهدف من وراء هذه الورقة البحثية، هو قراءة طبيعة الدور الذي تؤديه المدرسة في عملية التنشئة السياسية للتلميذ.

إن موضوع التنشئة السياسية كان وما زال مجالاً للعديد من الدراسات النظرية القديمة منها والحديثة. ففي العصر القديم كرس الفلاسفة والمفكرون جزءاً من وقتهم في البحث عن أنجح الطرق لتنشئة فئات اجتماعية معينة سياسياً. بينما ركز بعضهم على غرس قيم الحب والخير والقيم الفاضلة بغية بناء المواطن الصالح، كما حدث في الحضارة الصينية. في حين ركز آخرون على معاني الطاعة والقدس والإخلاص، كما حدث في الحضارة الفرعونية. بينما اهتم آخرون بتنشئة فئة الحكام، باعتبارها محور الحياة السياسية وغايتها، كما فعل أفلاطون بالنسبة في الحضارة اليونانية.

وفي العصر الحديث، وبعد انخيار المجتمع التقليدي، انشغل الكثير من مفكري الغرب بقضية الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وشرعية الدولة والسلطة في ذات الوقت الذي يشهد فيه النظام العام صراعات مستمرة بين الأفراد والجماعات. وقد أسفرت هذه الدراسات عن ظهور اتجاهين أساسيين هما: اتجاه يدعو إلى دراسة الظروف التي يتحقق في ظلها الاتفاق والإجماع السياسي، واتجاه آخر يدعو إلى دراسة الصراع السياسي بين فئات المجتمع المختلفة. وانطلاقاً من هذين المنظورين تمثل دراسة التنشئة السياسية مسألة بالغة الأهمية، سواء في تحميل الإجماع والشرعية، أو في تفسير الصراع.

وتلعب المدرسة دوراً هاماً في ذلك، من خلال السعي نحو خلق التفاهم بين أبناء الفئات الاجتماعية المختلفة، واستقطابهم جميعاً حول مشاعر الولاء للنظام القائم، والإحساس بالوطنية والانتماء للمجتمع. ومن هنا تقدم جميع الدول، وخصوصاً دول العالم الثالث، على وضع سياسة تربوية متضمنة الأهداف التي تريد الدولة تحقيقها من العملية التربوية، وإخضاع جميع هذه المدارس، سواء الحكومية أو الخاصة، للإشراف الحكومي من أجل المساهمة في تحقيق أهداف الدولة.

وتعتبر عملية التنشئة أداة للتنمية البشرية، لأنها تربي الفرد، وتتولى تنمية عقله وقدراته الخاصة وميوله، وسمات شخصيته كالصبر والمثابرة وتحمل المسؤولية والعمل والشعور بالانتماء...

ويبدو أن الاهتمام بموضوع التنشئة السياسية في الفكر الغربي بدأ ينخفض في السنوات الأخيرة، لأن المفاهيم والقيم السياسية أصبحت مستقرة وراسخة لدى شعوبها. في حين تزايد الاهتمام به في المجتمعات النامية، نتيجة لعدم استقرارها. ولذلك فقد ظهر في السنوات الأخيرة عدد كبير من الدراسات العربية في هذا المجال. وتعد الجزائر إحدى هذه المجتمعات، فالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تستوجب العمل على إكساب الفرد المفاهيم والقيم والاتجاهات السياسية المناسبة، على ضوء المتغيرات الجديدة، وذلك عن طريق المؤسسات التعليمية، وما تقدمه لتلامذتنا من ثقافة سياسية في المناهج الدراسية عبر مختلف المستويات الدراسية.

والتنشئة السياسية داخل المؤسسات التربوية هي عملية منظمة ومنظمة. فهي منظمة لأنها تتم، عن طريق مقررات دراسية وضعت خصيصاً لهذا الغرض، ويقوم بتدريسها أساتذة مؤهلون ومكونون؛ وبطريقة منتظمة، حيث يتلقاها التلاميذ طوال فترة دراستهم، أي منذ دخولهم المدرسة وحتى تخرجهم منها. كما ترجع أهمية المدرسة إلى كونها تتزامن مع أهم سنوات تكوين الاتجاهات والقناعات السياسية للناشئ. حيث تتفق أغلب الدراسات السابقة على أن التشكيل السياسي موجود مسبقاً في مرحلة ما قبل المدرسة. وأن أكثر مراحل نمو الطفل أهمية، هي التي تتم أثناء فترة الدراسة.

وتنجز المدرسة في الجزائر تنشئتها السياسية بالاعتماد على عدة متغيرات منها: المناهج الدراسية والمواد التي تحتويها، ثم المعلم الذي يقوم بدور القدوة للطفل، وأخيراً طبيعة المناخ السائد في المدرسة. ولكن تبقى المناهج الدراسية، مهما اختلفت أساليب تنظيمها، تؤدي الدور الأساسي في عملية التنشئة السياسية، وذلك من خلال غرس القيم وأنماط السلوك السياسي، وتوارثه من جيل إلى آخر، حيث تؤثر تلك القيم على سلوكيات ومعتقدات تلك الأجيال. وتنفرد مقررات ومناهج مادة التربية المدنية، ومادة التاريخ، بهذا الدور، كونهما أثري من غيرهما في المحتوى، من حيث القيم والمعتقدات السياسية، فضلاً عن مناهج مادي اللغة العربية والتربية الإسلامية.

والتنشئة السياسية هي التي تصنع المواطن الصالح، الذي هو العنصر الوحيد الذي يحرك مسار المجتمع، عن طريق التعليم والتدريس، الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة.

ولكن، وفي ضوء الممارسات التي تتعرض لها العديد من الدول من تحديات عسكرية، وقوة وهيمنة المؤسسات الرسمية على صنع القرارات، والعنف والعصيان، ورفض المجتمع والضجر...، باتت تؤثر سلبا على التعليم والتربية. "فهذه التيارات السلبية تؤدي إلى انهيار المجتمع، لأن النشء هو المؤثر الرئيسي فيه، وبالتالي فإن سبيل تحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة هو التعليم الجيد والتربية الصالحة والرشيدة، لأن التربية الوطنية القومية هي التي تغذي مشاعر الانتماء وتنميته، على المستوى العائلي والاجتماعي والوطني، في نفوس صانعي المستقبل، عبر مختلف المراحل التي يمر بها الفرد في تنشئته؛ ويطلق عليها مصطلح التنشئة السياسية، والتي تهدف، عبر مسار التربية والتعليم، إلى بناء شخصية صالحة وترسيخها في المجتمع، شخصية تؤمن بقيم المشاركة والمساواة وحكم القانون... هذه التنشئة السياسية هي التي تقوم بها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع". (نسيمة، 2013، صفحة 6).

وتعتبر المدرسة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع، بقصد تنمية شخصيات أبنائه من الصغر، تنمية متكاملة، وذلك عن طريق التربية والتعليم، ليصبحوا أعضاء صالحين ومنتجين فيه. إذ أن المدرسة هي البيئة الثانية التي يتواصل فيها نمو الطفل وإعداده للحياة المستقبلية، توكل إليها مهمة تهذيب وتعديل سلوك وشخصية الطفل، بما تهيئه له نواحي النشاط حسب كل مرحلة نمو. "وبالتالي يبرز دور المدرسة من خلال تحقيق التكيف الاجتماعي، وتكوين الأسس الأولية للحقوق والواجبات والقيم الأخلاقية، فهي تسعى إلى غرس القيم والاتجاهات والمواقف السياسية في نفوس الناشئة، تماشيا مع واقع النظام والمجتمع، أو كمحاولة للتكيف مع الواقع المتغير من خلال السعي إلى غرس قيم جديدة". (حسن، 2000، صفحة 67).

وعليه، لا يجب أن يكتفي التعليم والتربية بمهمة تفسير العالم، كأن تصبح أداة لبث المعارف والمعلومات في عصر المعلوماتية وإفرازاتها المتباينة. بل يجب أن تتحول إلى أداة فاعلة لتغيير القيم الفاسدة، التي تؤدي إلى إفرازات تشوه أخلاق المجتمع.

ومن هنا جاءت دراستنا لمحاولة الكشف عن دور المدرسة (ومن خلالها الأستاذ) في غرس القيم السياسية عند التلميذ، والطرق والأساليب المتبعة في ذلك، وكذا معرفة مدى احتواء البرامج والمقررات الدراسية لمضامين تخدم التنشئة السياسية للتلميذ، وتنمي فيه قيم حب الوطن والمواطنة، إضافة إلى محاولة التعرف عن مدى تأثير التلميذ بالاتجاهات والأفكار السياسية المدرسة في القسم.

وعلى هذا الأساس ظهرت دراستنا الحالية للإجابة على التساؤل التالي:

ماذا نقصد بالتنشئة السياسية للتلميذ في المدرسة:

- هل نقصد بها إعداد وتدريب أطفالنا للاشتغال بالسياسة مستقبلاً؟
- أم هي رفع درجة وعيهم بالأمور التي تدخل ضمن سياسة بلدهم الداخلية والخارجية، وربطهم بمجتمعهم؟

2. تحديد مفاهيم الدراسة:

أ) الدور: يعرف الدور عند بعض الباحثين بأنه "تلك الأفعال التي يقوم بها الفرد بشكل يتوافق مع طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع ويتلاءم معه" (خلف، 2016)

فيما يعرفه البعض الآخر بأنه: "سلوك الفرد في موقف تحدده علاقات اجتماعية معينة.

إضافة إلى هذا، هناك من نظر إليه باعتباره: السلوك أو مجموعة الأساليب التي يؤدي بها الفرد السلوك المطلوب أو المتوقع منه، في موقف ما، حسب معايير خاصة". (داود، 2010)

وجاء في كتاب "مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماع" أنه يمكن تعريف الدور الاجتماعي بأنه: عبارة عن نمط منظم من المعارف فيما يخص سلوك فرد يقوم بوظيفة معينة في الجماعة". (الياشمي، 2006، صفحة 113).

التعريف الإجرائي للدور: هو عبارة عن مجموعة من الأفعال التي يقوم بها الفرد، مع توافق تلك الأفعال مع المجتمع وتلاؤمها معه. كما أنه عبارة عن سلوكات الأفراد المعبرة عن موقف ما تحدده علاقات اجتماعية معينة.

ب) المدرسة: هي تلك المؤسسة الاجتماعية التي أنشأها المجتمع عن قصد، لتولّي تربية الأجيال الجديدة. كما أنها الأداة التي تعمل مع الأسرة على تربية الطفل وتكيفه مع المواقف الجديدة.

"وكما يقول "جون ديوي" بإمكان المدرسة أن تغير نظام المجتمع إلى حد معين، وهو عمل تعجز عنه سائر المؤسسات الاجتماعية. ذلك لأن المدرسة تنظمها اعتبارات سياسية واجتماعية واقتصادية ومسؤوليات محددة. وهذه المؤسسة لها مجموعة من القواعد والإجراءات الخاصة بها". (ناصر، 2000، صفحة 171).

التعريف الإجرائي للدور: تكمن أهمية المدرسة في كونها تتيح المزيد من الفرص لكي يحقق المتعلم انتماء أعمق إلى ثقافته الأصلية، فضلاً على أنها تتيح المزيد من الفرص لتنمية قدرات واستعدادات التلامذة.

ج) التنشئة السياسية: تعددت التعريفات لمفهوم التنشئة السياسية بقدر تعدد من تناولوها بالدراسة. ويمكن التمييز بين اتجاهين اثنين في هذا الصدد:

- **الاتجاه الأول:** وهو الأكثر شيوعا. وهو ينظر إلى التنشئة السياسية باعتبارها عملية تعليم القيم والتوجهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة في الأسرة والمدرسة وعبر وسائل الإعلام... وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل. ويرتبط مفهومها بمفاهيم أخرى، مثل الشرعية، والولاء، والمواطنة. وتهدف إلى تحقيق الاستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة. "وعرفها المتوفى" بأنها اكتساب لثقافة سياسية معينة، وهي عملية مستمرة يتعرض لها المرء طيلة حياته، بدرجات متفاوتة، وتوكل مهمتها لجملة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام... (المتوفى، يناير 1988)

كما عرفها "راش" بأنها العملية التي يسير الأفراد بمقتضاها متوحدين مع النظام السياسي، لدرجة تحديد مدى مداركهم السياسية، وردود أفعالهم، إزاء الظاهرة السياسية". (ليب، 1981، صفحة 174).

- **الاتجاه الثاني:** القائل بأن التنشئة السياسية هي عملية تطويرية يتبنى من خلالها الأفراد توجهات سياسية وأنماط للسلوك السياسي، وهو ما سيسمح للفرد -من وجهة نظرهم- بدرجة أعلى من الاختيار الإرادي لقيمه وتوجهاته، في مرحلة ما بعد الطفولة.

ويندرج تحت هذا الاتجاه "تعريف" جرينشتين" الذي يرى بأن التنشئة السياسية تعني كل أنماط التعليم السياسي الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط، في كل مراحل الحياة". (كمال، 1987، صفحة 332).

هذان هما الاتجاهان الرئيسيان في تحديد مفهوم التنشئة السياسية، اللذان، ورغم ما بينهما من اختلاف، إلا أنهما قدما نظرة متكاملة حول المفهوم، والتي يمكن من خلالها تحديد عناصر مفهوم التنشئة السياسية كالتالي:

- التنشئة السياسية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد في مختلف مراحل حياته.
- التنشئة السياسية هي عملية تعلم قيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية.
- تلعب التنشئة السياسية ثلاثة أدوار رئيسية هي:

- نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل،

- خلق الثقافة السياسية،

- تغيير الثقافة السياسية.

التعريف الإجرائي: هي عملية مستمرة وشرط ضروري لنشاط الفرد. كما أنها عملية تعليم القيم والاتجاهات والتوجهات السياسية، وذلك بواسطة قنواتها كالأ أسرة والمدرسة... وهي كذلك نقل للثقافة السياسية من جيل إلى جيل وفي مختلف الأزمنة. ووهي عملية يتعرض إليها الفرد طيلة حياته، ولكن بدرجات متفاوتة، وذلك عن طريق الأنشطة الصفية واللاصفية والمنهاج والمعلم.

(د) التلميذ: هو كل فرد متلق للعلم. كما عرفه التربويون على أنه أساس العملية التعليمية التعلمية، والذي من أجله أسست المدارس، وتواجد الكم الهائل من المعلمين والإداريين، والهدف الأساسي من ذلك هو إعداد هذا الإنسان الصغير (مواطن المستقبل) للحياة، وتمكينه من بناء شخصيته وتأهيله. كما يعرف بأنه التلميذ الذي يدرس بشكل منتظم في المدرسة، والذي يتراوح عمره بين 06 إلى 18 سنة.

3. المدرسة ودورها في التنشئة السياسية للطفل(التلميذ) الجزائري:

تكمّن أهمية المدرسة في كونها المصنع الذي يتم فيه تحويل المادة الخام إلى إنتاج قابل للاستهلاك. فهي الوسط الاجتماعي الذي يتم فيه صقل شخصية الطفل وبنائها بناء سليما، حتى يتمكن الفرد من أن يتحول من مجرد طفل قليل الخبرة، إلى إطار ذو إمكانيات وقدرات اجتماعية ومعرفية وخلقية.

وأجمع الباحثون والتربويون على أن المدرسة هي مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، وهي بيئة ذات وجهين:

- بيئة تربوية: حيث أنها لم تعد مكانا للتعلم فقط، والذي يقوم بنقل المعلومات إلى الأفراد وحشو عقولهم بالمعلومات، بقدر ما تحتم بتربية الفرد على جميع المستويات: العقلية والجسمية والنفسية والروحية. وبهذا فهي تحاول تنشئة وإعداد فرد متزن الشخصية، ومضبوط العواطف والانفعالات، وعارف بما عليه وما له من حقوق وواجبات، وقادر على خدمة نفسه ومجتمعه.

- بيئة للتعلم: حيث يذهب التلميذ للمدرسة لتلقي المعارف والمعلومات والمهارات التي يطلب منه حفظها. كما نجدها توفر بيئة صالحة للكشف عن قدراته واستعداداته ومواهبه الفطرية، وإمداده بالوسائل والأدوات التي يستطيع من خلالها تحقيق رغباته، وتنمية إمكانياته.

"ويرى "جويل روسني" بأن وظيفة المدرسة لا تقف عند حدود نقل المعارف الموجودة في بطون الكتب فحسب، وإنما في عملية دمج هذه المعارف في أوساط المعنيين بها". (عبد الخالق، 2000، صفحة 94).

كما أن للمدرسة عدة وظائف زيادة على الوظيفة التربوية، منها الوظيفة الاجتماعية والوظيفة الاقتصادية والوظيفة الثقافية... وصولا إلى الوظيفة السياسية.

حيث يرسم كل مجتمع السياسة التي يرضاها لنفسه، والتي تحقق له غاياته وأهدافه المنشودة في مختلف مجالات الحياة وميادينها. والسياسة هي أداة المجتمع في توجيه الطاقات والفعاليات المجتمعية، نحو أهداف منشودة ومحددة. وهي بالتالي معنية بتحقيق التوازن بين جوانب الحياة الاجتماعية ومؤسستها المختلفة. وتقوم المؤسسة السياسية بتحديد أهداف التربية وغاياتها، وبتحديد إستراتيجيات العمل المدرسي ومناهجه، لتحقيق أغراض سياسية واجتماعية قريبة أو بعيدة المدى. وغالبا ما ينظر إلى المدرسة بوصفها حلقة وسيطة بين العائلة والدولة لتحقيق الغايات الاجتماعية، التي حددها المجتمع لنفسه.

"ومن أهم الأدوار السياسية التي تلعبها المدرسة ما يلي:

- التأكيد على الوحدة القومية للمجتمع.
- ضمان الوحدة السياسية.
- تكريس الايديولوجيا السائدة.
- المحافظة على بيئة المجتمع الطبقية.
- تحقيق الوحدة الثقافية والفكرية". (السيد، 2007، صفحة 16).

وتعد المدرسة مصدرا متميزا من مصادر التنشئة السياسية. وما يميزها عن غيرها، هي أنها وسيلة إلزامية، فضلا عن كونها أول مؤسسة رسمية تربوية يرتبط بها الفرد في حياته. وتكمن وظيفتها في القيام بالدور التربوي والعلمي الذي يريده المجتمع. وتساهم المدرسة بدور كبير ومؤثر في صياغة نمط حياة الأفراد، من خلال ما تقوم به من وظائف من أجل تعميق الشعور بالانتماء للمجتمع، وبناء الشخصية الوطنية التي تتفاعل مع المحيط الذي تعيش فيه، وتعزيز وغرس القيم الايجابية من عادات وتقاليد وتوجهات وأفكار سياسية، وتنشئة السلوك السياسي للفرد بعد التنشئة الأسرية.

والفاحص لهذه السمات يجد بأن الحرية والديمقراطية هما مناخ أساسي وضروري لتنمية هذه القدرات لدى التلميذ. فالعقل ينمو ويبدع ويفكر حيث تتوفر أجواء الحرية والديمقراطية، ويختنق ويموت بأجواء القمع ومصادرة الرأي.

وعلى الرغم من ذلك يبقى تأثير المناهج الدراسية في التنشئة السياسية مرتبط بطبيعة بناء السلطة السياسية. لذلك فطريقة التدريس الجيدة والأسلوب الناجح يؤثران أيضا على تنشئة التلاميذ. فالمعلم الذي يشجع التلاميذ على المشاركة والتعاون وإبداء الرأي واحترام الرأي الآخر، يعمق السلوك السياسي الديمقراطي

في نفوس التلاميذ، ويجعلهم أكثر قدرة على إبداء آرائهم، واتخاذ أحسن المواقف اتجاه مختلف القضايا، والعكس يحصل في حالة ما إذا كان المعلم ذو نزعة دكتاتورية أو تسلطية.

وبالجزائر، توكل للمدرسة مهمة تلقين التلميذ مبادئ وقيم مستمدة من دين الدولة وهو الاسلام. باعتبار أن الإسلام عقيدة وشريعة، دين ودينا، إيمان وعمل، أخلاق وسلوك. فهو لم يكن مجرد عقائد دينية فردية، وإنما فكر جماعي أسس لمجتمع مستقل، له أسلوبه المعين في الحكم، وله قوانينه وأنظمته الخاصة به. وعليه يقع على عاتق المدرسة الجزائرية أن تعلم التلميذ بأن الدين الإسلامي، بالإضافة لكونه دين الدولة، فإنه نظام سياسي، أسسه النبي محمد "صلى الله عليه وسلم"، من خلال دعوته، حيث نجح في نشر رسالة الاسلام، وفي الوقت ذاته، تمكن من بناء دولة، فقد كان نبي ورجل دولة.

وبأن هذا الدين لم يترك الدنيا سدى، والمجتمع بلا ضوابط تحكم مساره، وبلا قواعد تثبت كيانه، فلقد أحكم تنظيم العلاقات الاجتماعية على مستوى الأسرة الواحدة، وعلى مستوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وعلى مستوى المجتمع الواسع. وفي هذا المناخ أقام الرسول محمد "صلى الله عليه وسلم" القواعد للمجتمع الإسلامي الأول، حيث أنشأ الدولة الإسلامية الرائدة، التي شرع لها القرآن الكريم الأحكام العامة، وفصل الرسول صلى الله عليه وسلم نظمها من هدى الوحي، ثم من خبرة الحياة ومن حكمة المجتمع الإسلامي عند نشأته الأولى، وأين جمع بين السلطة السياسية والإدارية والمالية والقضائية، فهو مؤسس الدولة، وقائدها، فضلاً عن نبوته وتبليغه لرسالة ربه. وهو الذي استطاع أن يكون أمة واحدة في دولة موحدة، وأصبحت الأسس التي وضعها لهذه الدولة، من القواعد الدستورية لنظام الحكم بعده، حيث قام خلفاؤه الراشدون من بعده، بوضع نظم سياسية متممة ومكملة لنظم الرسول في حكم الأمة الإسلامية.

وتنجز المدرسة في الجزائر تنشئتها السياسية بالاعتماد على متغيرات عديدة منها: المناهج الدراسية، والمواد التي تحتويها، والمعلم الذي يقوم بدور القدوة للطفل، وأخيراً طبيعة المناخ السائد في المدرسة. ولكن تبقى المناهج الدراسية مهما اختلفت أساليب تنظيمها تؤدي الدور الأساسي في عملية التنشئة السياسية، من خلال غرس القيم وأنماط السلوك السياسي من جيل إلى آخر. وتؤثر تلك القيم على سلوكيات ومعتقدات تلك الأجيال. وتنفرد مقررات مناهج التربية المدنية ومنهج التاريخ بهذا الدور، كونها أثرت من غيرهما في المحتوى من حيث القيم والمعتقدات السياسية. وتحمل المقررات مضامين تربوية وسياسية تهدف إلى خلق مواطن صالح يهتم بقضايا وطنه. أو تتضمن ما يساعد على الترويج لأيدولوجيا معينة، أو حزب معين، بغية الإسهام في إضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم.

وانسجاما مع هذا الرأي وتحقيقا له، سعت الجزائر إلى الأخذ بالزامية التعليم ومجانيته، ليس فقط من أجل رفع مستوى العلم بين أفراد الشعب، بل أيضا من أجل تنشئة سياسية يضمن بموجبها النظام الحاكم الحصول على ولاء الرأي العام لسياسته. ولذلك يتوقف نجاح عملية نشر الوعي السياسي على ما تتضمنه مناهج التنشئة من قيم سياسية يتقبلها المواطن.

وتلعب المدرسة دوراً هاماً في ذلك من خلال السعي نحو إقامة تفاهم بين أبناء الفئات الاجتماعية المختلفة، واستقطابهم جميعاً حول مشاعر الولاء للنظام القائم، والإحساس بالوطنية والانتماء للمجتمع. وعلى الرغم من أن لعملية التنشئة السياسية، لاسيما على مستوى التعليم الرسمي النظامي، دوراً إيجابياً في دعم التماسك الاجتماعي، وذلك من خلال إكساب الأفراد قيماً ومعايير سياسية مقبولة ومعترفاً بها اجتماعياً، إلا أنها قد تميل - في نفس الوقت - إلى الإبقاء على تعزيز التفرقة والمسافة القائمة بين الصفوة السياسية والجماهير، إما عن طريق وظيفتها التوجيهية - ومثال ذلك ما تعينه التربية للأفراد من أدوار يقومون بها في المجتمع، أو من خلال وظيفتها التقنية - ومثال ذلك تقنين الجماعة لسلطة الصفوة وجعلها مشروعة، والذي يمكن أن يتقبلها ويرضخ لها الأفراد. ومن ثم فإن نظم التعليم يمكن أن تكون عامل من عوامل عدم الاستقرار والتماسك بين الأفراد. ولهذا تسعى دول العالم على وضع سياسة تربوية متضمنة الأهداف التي تنوي الدولة تحقيقها من العملية التربوية، وإخضاع جميع المدارس - سواء الحكومية أو الخاصة - للإشراف الحكومي، وهذا من أجل أن تسهم جميعها في تحقيق الأهداف التي تسطرها الدولة.

4. خاتمة:

من خلال ما تم التوقف عنده في هذه دراستنا الحالية، في سياق تحليل دور المدرسة في تنمية وترقية التنشئة السياسية لدى التلميذ، وإنطلاقاً من الإطار النظري لها، ووصولاً عند تحليل الدور الذي تلعبه مؤسسات أو قنوات التنشئة السياسية - وخاصة المدرسة - في ترسيخ مبادئ المساواة والعدالة والديمقراطية والمشاركة السياسية ومساءلة ومحاسبة صناع القرار، عن طريق مختلف الفاعلين السياسيين، على غرار الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والجامعة والمدرسة وغيرها من المؤسسات الأخرى. يمكن تسجيل مجموعة من النتائج الأساسية التالية:

- أن التنشئة السياسية هي تلك الأداة الاجتماعية التي تضم جميع أساليب وطرق التلقين السياسي وغير السياسي، التي تمارس على الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عبر مختلف مراحل حياته من طرف مجموعة من المؤسسات المختلفة.

- أن التنشئة السياسية -من حيث أنها تلك الآلية الفعالة- لا يمكن أن تقوم ما لم تتم تنشئة الفرد منذ الطفولة إلى غاية سن النضج. فهي مراحل يمكن من خلالها التأثير في بناء شخصية هذا الفرد، بما يتماشى والمصلحة السياسية للبلاد، وذلك من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأُسرة، وجماعة الرفاق، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والجامعة، ووسائل الإعلام، وأهمها على الإطلاق المدرسة. أي أنه لكل مرحلة القناة المناسبة للتأثير عليها.

- في ظل دور قنوات التنشئة السياسية المختلفة - من مؤسسات رسمية وغير رسمية - كل حسب اختصاصه، أين تصدر هذه المؤسسات الأسرة، وهي المصدر الأول للفرد، والذي يحاول من خلال تعاملاته داخلها، الترسخ في ذهنه بعض المصطلحات الهامة كتحمل المسؤولية والمساواة والصدق في القول والفعل... منذ نعومة أظافره، خاصة وأن مرحلة الطفولة هي مرحلة اكتشاف العالم الخارجي والتلقين. هذا بالإضافة لدور جماعة الرفاق في تجسيد مبادئ احترام الغير مهما كانت توجهاته، والمشاركة في تبادل الآراء بينهم.

ثم يأتي دور المدرسة من خلال المناهج التربوية ومكانتها البارزة من خلال عمليتي التربية والتعليم، بما يتوافق والمجتمع الصالح. إلى غيرها من مؤسسات التنشئة السياسية الأخرى.

وأخيرا يمكن القول بأن الانتماء، وهو ذلك الشعور والسلوك والمعتقد الذي يحسه الشخص نحو بيئته ووطنه ودينه وإيمانه، يُبنى أساسا على خبرات التنشئة السياسية، والتي يكتسبها الإنسان أو المواطن خلال عملية تعرضه لها، وهي التي تحدد سلوكه السياسي، سواء بالمشاركة أو بالسلبية أو اللامبالية، أو حتى بالرفض السياسي... ومن ثم فإن عملية التنشئة السياسية سوف تبقى قاصرة على أداء وظيفتها لإعداد المواطن الصالح، ما لم تواكبها ممارسات ديمقراطية حقيقية، تكفل حقوق الأفراد، وتحترم التعدد والاختلاف الثقافي والديني والعرقي والعدالة الاجتماعية، وما لم ترافقها برامج وأنشطة مدرسية صفية ولاصفية، يتعلمها الطفل داخل المدرسة، وتعززها لديه الأسرة، باعتبار أن تنشئة وتكوين تلميذ اليوم، هو إعداد وبناء مواطن الغد، الذي سيشارك في بناء بلده، وحبه له، والتضحية من أجله، ويساهم في صنع قراراته.

وانطلاقا من كل ما سبق يمكن للباحثة اقتراح وتقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تأصيل مبادئ السياسة الإسلامية في مجال التربية والتعليم. وذلك بتعميق الإيمان بهذه المبادئ من خلال ما أكدده القرآن الكريم، وحثت عليه السنة النبوية، وسار عليه الخلفاء الراشدون، على أن الإسلام نظام فكري سلوكي يحترم الإنسان، ويعلي من مكانة العقل، ويحض على العلم والعمل والخلق، إضافة لكونه نظام قيمى متكامل يوفر القيم والمبادئ الصالحة التي تشكل ضمير الفرد والجماعة.

- إحياء دور المعلم داخل القسم وخارجه، وإعادة تأهيله، وتحسين أدائه الوظيفي من خلال الدورات التدريبية الخاصة بالثقيف السياسي.

- الاهتمام بالأنشطة المدرسية وتوظيفها لتدعيم قيم المشاركة الإيجابية الفعالة.

- المراجعة الشاملة لمناهج التعليم وتطويرها، وإسناد ذلك إلى لجنة متخصصة مكونة من خبراء في التربية والعلوم السياسية وعلم النفس، وعلم الاجتماع...

- على الرغم من التفاعلات التي تقدمها مؤسسات التنشئة السياسية، إلا أنها لا زالت تواجه مجموعة من العراقيل التي تكس عملها، خاصة إذا تعلق الأمر بالدول العربية، على غرار الجزائر، منها ما هو سياسي، كاحتكار السلطة للسياسات، وعدم الإقرار بالمشاركة الفعلية للمجتمع المدني. إضافة إلى سيادة مبدأ اللامساواة، والتي بدورها أحدثت الطبقية في المجتمع. زيادة إلى ظهور وتفشي انحرافات خطيرة داخل المجتمع. مع زيادة حدة الفقر الذي دفع بالمواطنين إلى ممارسة الفساد بأشكاله، كأخذ الرشاوى والمحسوبية والتزوير...، الذي هو راجع إلى عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، نتيجة لتدهور الاقتصاد، الذي نجم عن تهريب رؤوس أموال الدولة... ولكن لتفادي كل هذه العقبات وجب إتباع مجموعة من المتطلبات سواء السياسية، أو الاجتماعية أو الاقتصادية، أو حتى الثقافية، والتي تسعى إلى وجود إرادة سياسية سواء للحاكم أو للمحكوم، وذلك من خلال الإقرار بمبدأ المساواة (العدالة الاجتماعية) بين المواطنين باختلاف توجهاتهم، وانتماءاتهم، وتقبل آرائهم.

- تفعيل دور المدرسة، وذلك من خلال إصلاح المنظومة التربوية، بدء بالمناهج والمقررات الدراسية، ثم بالاهتمام بالمعلم وترقيته اجتماعيا ومهنيا، وكل المساهمين في تربية وتعليم التلميذ، وتلقينه شعائر ديننا الحنيف، وقيم حب الوطن وخدمته، ونبذ الغش، والتحلي بقيم احترام الغير والصدق، وتحقيق الوحدة والتكامل بين أجزاء المجتمع. وهذا لن يتأت إلا بـ:

أ) بناء مناهج دراسية تهدف إلى غرس الإبداع والتعاون والنزاهة في الدراسة: حيث يهتم النظام التربوي والتعليمي بتلقين الفرد المقررات الدراسية التي تساعد على زيادة وعيه، وتعليمه القراءة

والكتابة والحساب، وتعويد على الفهم والحفظ، لتخلق منه شخصا متعلما، يستطيع -أثناء أو بعد إنهاء دراسته- التعرف على مدركات الأمور من حوله. ومن خلال تلك المقررات والمناهج، تتم تنشئة التلاميذ سياسياً، وترسخ في أذهانهم المعايير الرشيدة، والمفاهيم التي تصنع منهم شخصية نزيهة. فمع تطور المراحل الدراسية تتطور المفاهيم والقيم والأحداث السياسية في تلك المناهج، لتتماشى مع بعضها البعض في نسق تعليمي متكامل، ولتواكب النمو العقلي والمعرفي للتلميذ. كما أن طريقة تدريس المناهج وأسلوبها يؤثر أيضاً على التلميذ. ويشير الدكتور محمود أحمد مرسى في ذلك بقوله: أن التعليم الذي يعتمد على السرد والتلقين من شأنه خلق نسخ مكررة من الشخصيات، وبالتالي يعجز عن خلق إنسان مبدع قادر على التفكير الاستقلالي، والمحاكاة الموضوعية. فمثلاً بالتركيز على الامتحانات على اعتبار أن نتائجها المؤشر الوحيد لإعطاء التقدير عن عمل التلميذ في المدرسة، يؤدي إلى بروز النزعة الفردية لديهم، وتتفشى ظاهرة الغش والمنافسة السلبية بينهم، بدلاً من روح التعاون والروح الجماعية، والذي سينعكس سلباً فيما بعد على الحياة السياسية والاجتماعية للفرد.

(ب) وضع مقررات دراسية تتوافق مع بيئة التلميذ: وذلك من خلال وضع مقررات تحتوي على قيم الثقافة الاجتماعية والسياسية والحالة الاقتصادية السائدة في بيئة التلميذ، على أن يتم صياغتها سواء في شكل صور ورسومات أو في شكل أسئلة، والتي يتم من خلالها إكساب التلميذ الثقة في الأمور النظرية التي يدرسها، من خلال مشاهدتها مطبقة على أرض الواقع. فمثلاً مقرر التربية المدنية ومقرر التاريخ يكونان غالباً أثرى من غيرهما بالقيم والمعتقدات السياسية، ويمكن أن نضيف إليهما أيضاً مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية. على أن تحمل مضامينها تستهدف خلق مواطن صالح يهتم بقضايا وطنه، وذلك من خلال أنها ترمج دروس حول النظام السياسي، وأن هذا الوطن الذي يعيش فيه يحمل لهم الأمن والحرية، فيعزز روح الانتماء والمواطنة عنده.

(ج) الاهتمام بممارسة بعض الطقوس المدرسية: تتمثل هذه الطقوس في تحية العلم، التردد الدائم للنشيد الوطني، الاحتفالات بالأعياد الوطنية والدينية، تعليق الصور والرموز الوطنية داخل المدرسة والقسم... هذه الممارسات تساعد على بث القيم في نفوس النشء، كما أنها تكرر الطابع الجماعي لحب الوطن والانتماء إليه، لكونها تمارس عادة بطريقة جماعية، وهذا يضفي طابع المشاركة والتعاون بينهم خدمة للوطن بنزاهة.

(د) تأثير أسلوب المعلم في بث قيم الإبداع وانسجام الثواب والعقاب: لقد أثبتت الدراسات والإحصائيات أن عدد الساعات التي يقضيها التلميذ بين جدران المدرسة، أصبحت أكثر من تلك التي يقضيها مع والديه في البيت. ومن هنا تتجلى المهمة الموكلة للمعلم، من خلال أن دوره لم يعد تلقينياً، بل أصبح تربوياً وتعليمياً في آن واحد. فهو يملك القدرة على التأثير في النشء، من خلال شرح الدروس، وتحليل القضايا وإبداء الرأي. أضف إلى ذلك تأثير طريقة المعلم وأسلوبه على التلميذ، والتي يجب أن يتلقى المعلم تدريباً نوعياً حولها. فالمعلم الذي يشجع التلاميذ على التعاون وإبداء الرأي، واحترام الآخر، سيجعلهم أكثر قدرة على إبداء آرائهم، واتخاذ مواقف صارمة اتجاه قضايا مجتمعهم المختلفة. أما المعلم الذي يعتمد على الزجر والضرب وفرض سلطته بالقوة، دون إعطاء أي فرصة للتلامذة من أجل التعبير عن آرائهم، فإنهم سيكونون أقل جرأة، ويحملون شعوراً باللامبالاة.

5. قائمة المراجع:

- ابراهيم ناصر. (2000). أسس التربية. عمان: دار عمار.
- المتفي كمال. (1987). أصول النظم السياسية المقارنة. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- النحوي لبيب. (1981). الأسس الاجتماعية للتربية. بيروت: دار النهضة العربية.
- أمل خلف. (2016). التنشئة السياسية لطفل ما قبل المدرسة. القاهرة: عالم الكتب.
- بن هزاع شاكر دينا. (2007). دور المدرسة الابتدائية في التنشئة السياسية للتلميذ من منظور التربية الإسلامية.
- مذكره لنيل شهادة الماجستير. مكة المكرمة، كلية التربية، المملكة العربية السعودية.
- حكيمي توفيق. (2011). التنشئة السياسية وتعزيز شعور المواطن . ملتقى الاتصال والمواطنة في الجزائر، عنابة، جامعة باجي مختار، الجزائر.
- رشوان حسن. (2000). التربية والمجتمع: دراسة في علم اجتماع التربية. مصر: المكتب العربي الحديث.
- طارق السيد. (2007). علم الاجتماع المدرسي. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- طالب سعيد وأئيس عبد الخالق. (2000). عوامل التربية الجسمية والنفسية والاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية.
- عبد البارى محمد داود. (2010). التنشئة السياسية للطفل. الدراسات والبحوث الفكرية والفلسفية. القاهرة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية.
- كمال المتوفى. (يناير 1988). التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت. السياسة الدولية.

نصر الدين جابر ولوكيا الياشمي. (2006). مفاهيم أساسية في علم الاجتماع. قسنطينة: مخبر التطبيقات النفسية والتربوية.

نفيسي نسيم. (2013). دور المدرسة في التنشئة السياسية للتلميذ من وجهة نظر المعلم. جامعة بسكرة، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، الجزائر.

وناس كوثر. (2015). دور التنشئة السياسية في ترسيخ الحكم الرشيد. أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.